

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون



الجلسة ٧٩٧١

الخميس، ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد يورنثي سوليث	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيتشوف
	إثيوبيا	السيدة كاريون
	أوروغواي	السيدة كاريون
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكاو
	الصين	السيد ليو جياي
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد تيمينوف
	مصر	السيد مصطفى
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي
	اليابان	السيد كاوامورا

جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين

الاتحاد الأفريقي

تقرير الأمين العام عن الخيارات المتاحة للإذن بعمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي

ولتقديم الدعم لهذه العمليات (S/2017/454)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1717101 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠|٠٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين

الاتحاد الأفريقي

تقرير الأمين العام عن الخيارات المتاحة للإذن بعمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي ولتقديم الدعم لهذه العمليات (S/2017/454).

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، رئيسة ديوان الأمين العام، السيد إسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، والسيد دونالد كاييروكا، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي المعني بصندوق السلام.

وينضم السيد شرقي إلى جلسة اليوم عن طريق الفيديو من أديس أبابا.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/454 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الخيارات المتاحة للإذن بعمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي ولتقديم الدعم لهذه العمليات.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة فيوتي.

السيدة فيوتي (تكلمت بالإنكليزية): يسرني أن أعرض تقرير الأمين العام عن الخيارات المتاحة للإذن بعمليات دعم

السلام التابعة للاتحاد الأفريقي ولتقديم الدعم لهذه العمليات (S/2017/454). وقد قُدم التقرير عملاً بالقرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦) المتخذ في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ الذي طلب فيه مجلس الأمن إلى الأمين العام أيضا مواصلة العمل بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي لأجل تحسين الخيارات المتاحة لمواصلة التعاون بشأن مقترحات الاتحاد ذات الصلة، بما في ذلك التخطيط المشترك وعمليات تكليف عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام، رهنا بإذن المجلس، فضلا عن تمويل الأمم المتحدة ودعمها لتلك العمليات.

ويجب تمكين المجتمع الدولي من الاستجابة على نحو كاف ومبتكر للسياقات الأمنية الدينامية المتغيرة في مختلف أنحاء العالم. وتضطلع المنظمات الإقليمية بدور محوري في هذا الجهد. وبناء على الجهود المتواصلة لتعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، تشارك منظماتنا بشكل كبير في إنشاء نُظم مبتكرة دائمة وتطلعية للتعاون. ويجب علينا النأي عن الترتيبات المؤقتة. ويتضمن التقرير المعروض على المجلس مقترحات بوضع نهج مؤسسية للتخطيط والتمويل المشترك لعمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام، فضلا عن تكليفها.

وقد جاء هذا التقرير، إلى جانب التحديث المصاحب له من جانب الاتحاد الأفريقي، نتيجة للتنسيق والتعاون المستمرين على مدى ستة أشهر بين الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الأفريقي. ومنذ نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في بوروندي في عام ٢٠٠٣، ما فتئت الأمم المتحدة تقدم مختلف أشكال الدعم إلى عمليات الاتحاد الأفريقي. وتشمل تلك الأشكال، التخطيط والدعم اللوجستي، فضلا عن طائفة من آليات التمويل. وقد كانت بعض أشكال الدعم أكثر فعالية من غيرها.

ونظر الاستعراض المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، الذي عُقد في وقت سابق لاستعراض آليات تمويل عمليات الاتحاد الأفريقي ودعمها، في التعاون المستمر بينهما

الاتحاد الأفريقي تضطلع بطائفة واسعة من المهام في مجموعة واسعة من الظروف. وتشمل هذه التدابير نشر القوات بسرعة لمواجهة التحديات الأمنية الدينامية، ومعالجة التهديدات غير المتناظرة وما يتبعها من إنفاذ السلام بدقة.

وستتطلب الأوضاع المختلفة تخطيطا وتمويلا ودعما مختلفا، ولكن هذه الترتيبات يمكن أن تستند إلى المبادئ المتفق عليها بصورة مشتركة وعمليات صنع القرار. والتعاون الفعال بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في نشر ودعم عمليات دعم السلام يتطلب ليس فقط الحوار بين الأمانة العامة والمفوضية، وإنما أيضا بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي ومجلس السلام والأمن في صياغة الولاية والإبلاغ.

كما يلزم نهج مشترك فيما بين الدول الأعضاء لمعالجة المسألة الدائمة المتمثلة في تأمين الدعم المالي المستدام والذي يمكن التنبؤ به، لعمليات الاتحاد الأفريقي. وحيثما تجري الموافقة على الأنظمة المقررة للأمم المتحدة، ستقوم الجمعية العامة أيضا بدور رقابي حاسم. إن المفاهيم والعملية والشروط والخيارات الواردة في التقرير ينبغي اعتبارها إطارا يمكن تكييفه بمرونة ليتلاءم مع العمليات الجديدة. فهناك بعض الأعمال الإضافية اللازمة قبل أن يتم استخدام هذا الإطار استخداما كاملا، بما في ذلك وضع منهجيات للتخطيط والميزنة المشتركين. وقد يتعين مراجعة بعض العمليات البيروقراطية في المنظمات.

ويمكنني أن أؤكد لأعضاء المجلس أن الأمين العام ملتزم تماما تجاه أفريقيا والشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وبين تقريره أنه لا توجد تحديات تقنية لا يمكن لمنظمتينا التغلب عليها معا. ونحن نعول على دعم المجلس للمساعدة في ترجمة الأقوال إلى أفعال. معا، نستطيع إيجاد حلول أكثر كفاءة وفعالية من أجل تحسين الاستجابة لاحتياجات الشعوب الأفريقية والنهوض بالسلم والأمن الدوليين.

على مدى عقد من الزمن لدعم عمليات الاتحاد الأفريقي. وبيني هذا التقرير على تلك الجهود ويقترح نهجا أكثر قابلية للتنبؤ بها لدعم عمليات الاتحاد الأفريقي في المستقبل. ولا نرمي بذلك إلى تكرار الترتيبات السابقة، بل إلى وضع نهج جديدة تجسد الدروس المستفادة، فضلا عن تعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي وأدوار الشركاء الآخرين.

وهناك ضرورة إلى وضع نهج يمكن التنبؤ بها، ما دامت الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ستظل -مثلما كانت عليه دائما- الطريقة المفضلة للسعي إلى تحقيق السلام والأمن في أفريقيا. وتحقيقا لهذه الغاية، عقد الأمين العام ورئيس الاتحاد الأفريقي مؤخرا أول مؤتمر سنوي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مقر الأمم المتحدة.

وخلال ذلك الاجتماع، وقعا الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، وعززا التأكيد على التزامهما بالعمل معا بشكل وثيق على أساس الاحترام المتبادل والاعتراف بالتكامل والترابط والتضامن.

كما يسلط التقرير الضوء على أهمية الامتثال والرقابة، ولا سيما في مجالات حقوق الإنسان والسلوك والانضباط. وهذه شواغل حاسمة في جميع عمليات السلام، بما فيها تلك الصادرة بها تكليف أو المأذون بها من الاتحاد الأفريقي. ويشجعنا أن الاتحاد الأفريقي يعمل بقوة على معالجة هذه المسائل، بما في ذلك من خلال مواصلة تطوير آليات الامتثال. وستواصل الأمم المتحدة تقديم أي مساعدة تقنية إلى الاتحاد الأفريقي في تنفيذ أطر الامتثال ذات الصلة.

إن الاتحاد الأفريقي شريك هام للأمم المتحدة، ونحن ممتنون كثيرا لمساهمات أفريقيا في بناء مستقبل أفضل للجميع. وكما قال الأمين العام مرارا، يمكن للعالم أن يستفيد كثيرا من الحكمة الأفريقية والأفكار الأفريقية والحلول الأفريقية. وكما جاء في المعلومات المستكملة التي قدمها الاتحاد الأفريقي، فإن عمليات

كما أدت التبرعات العينية التي قدمها جميع الدول الأعضاء دورا هاما في نشر عمليات دعم السلام، وكثيرا ما لا تدرج في مجمل حساب التبرعات المقدمة. وسعى المؤتمر باتخاذ هذه القرارات المالية إلى معالجة ثلاث مسائل رئيسية: أولا، عدم تكريس ميزانية تشغيلية للسلام والأمن من للاتحاد الأفريقي؛ ثانيا، الاعتماد المفرط على موارد التمويل الخارجية التي لا يمكن التنبؤ بها وتتوفر حسب الظروف؛ وثالثا، غياب صك موثوق من الاتحاد الأفريقي يمكنه أن يوفر إطار المساءلة المناسب لإدارة التمويل من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والتمويل الخارجي.

وكان القرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦) معلما رئيسيا في تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة ودعم عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي. فقد أعرب عن استعداد الأمم المتحدة للنظر في مقترحات الاتحاد الأفريقي لتمويل عمليات دعم السلام التابعة له، بما يتسق مع الالتزامات الدولية المنطبقة، وأطر المساءلة والشفافية والامتثال لعمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي.

أود أن أدلي بأربع ملاحظات رئيسية بشأن التقدم الذي يجري إحرازه في صندوق السلام الأفريقي كي ينظر المجلس فيها.

أولا، وافق مجلس السلام والأمن الأفريقي، في جلسته الـ ٦٨٩ المعقودة في ١٣ أيار/مايو على تقرير رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن صندوق السلام الأفريقي. وتضمن التقرير مقترحات بشأن نطاق عمليات الاتحاد الأفريقي، وتنفيذ هيكل حوكمة وإطار مساءلة معززين، وحالة تنفيذ الأحكام ذات الصلة من القرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦). ومثلت هذا الموافقة من مجلس السلام والأمن معلما هاما وإعرابا عن الالتزام السياسي للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بإعمال فعالية صندوق السلام الأفريقي. وقد يود مجلس الأمن النظر في هذا التقرير والبيان الصادر عن مجلس السلام والأمن، الذي تم إرساله الآن

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيدة فيوتي على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد شرقي.

السيد شرقي (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي بداية أن أعرب عن تقدير مفوضية الاتحاد الأفريقي لأعضاء المجلس على دعوتكم لي والسيد كاييروكا من أجل مخاطبة المجلس بهدف مناقشة الخيارات المتاحة لمواصلة التعاون والدعم لعمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام عملا بالقرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦).

إن تعزيز تمويل الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك عمليات دعم السلام التابعة له، تمثل أولوية رئيسية للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. وتجدر الإشارة إلى أنه في مؤتمر قمة أديس أبابا التي عقدت في ١٥ كانون الثاني/يناير، قرر مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في الاتحاد الأفريقي أن الدول الأعضاء ستمول ٢٥ المائة من ميزانية عمليات دعم السلام. وخلال مؤتمر كيغالي المعقود في تموز/يوليه ٢٠١٦، قرر مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي فرض ضريبة عالمية نسبتها ٠,٢ في المائة على واردات معينة لتمويل الاتحاد الأفريقي. وهذه الضريبة التي نسبتها ٠,٢ في المائة ستوفر لصندوق السلام ما مجموعه ٤٠٠ مليون دولار بحلول ٢٠٢٠.

وأود أن أؤكد أنه فيما يتعلق بعمليات دعم السلام، فإن المشكلة الأساسية التي هدف القرار المالي الذي اتخذته مؤتمر الاتحاد الأفريقي معالجتها هي الافتقار إلى التمويل الثابت والذي يمكن التنبؤ به لعمليات دعم السلام التي آذن بها أو أصدر بها تكليف الاتحاد الأفريقي. وقد بين الاتحاد الأفريقي إرادته السياسية بنشر عمليات دعم السلام في أكثر البيئات صعوبة. وقد تم نشر ثلاث عشرة بعثة منذ إنشاء الاتحاد الأفريقي. وفي جميع هذه الحالات، كانت ترتيبات التمويل حسب الظروف ومن الصعب جدا التنبؤ بها. وقد قدمت توضيحات هائلة، وفي كثير من الحالات، جادت أفراد قواتنا بحياتهم.

بأن هذه الخطوات الهامة سوف تحافظ على الزخم السياسي، مما يؤدي إلى تسريع تفعيل صندوق السلام.

رابعا، أود أن أقول، بأوضح العبارات الممكنة أن التصميم القاطع للجنة الأفريقية على التقيد الصارم وتعزيز الشفافية والحكم الصالح، ليس فقط في الإدارة اليومية لصندوق السلام بل يتجلى في جميع الموارد المكرسة لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي. وفي الأيام المقبلة سيعين رئيس اللجنة أعضاء مجلس أمناء صندوق السلام.

أخيرا، لا يزال الاتحاد الأفريقي واثق من أن هذه المناقشة بشأن صندوق السلام وإمكانية تحديد تمويل يمكن التنبؤ به، بما في ذلك من خلال الأنصبة المقررة لقسم نفقات الأمم المتحدة، أمر من شأنه أن يعزز الشراكة الاستراتيجية التي برزت بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وينبغي التذكير بأنه، في ١٩ نيسان/أبريل، وخلال المؤتمر السنوي المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في نيويورك، وقع الأمين العام غوتيريش ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي إطارا مشتركا بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن. كانت تلك خطوة هامة نحو ضمان المزيد من التعاون المؤسسي بين المنظمين في التصدي للتحديات الأمنية التي لا تزال أفريقيا تواجهها. إن الاتحاد الأفريقي لا يزال ملتزما بتلك الشراكة. ومما لا شك فيه أن النجاح الذي تحقق في جهودنا المشتركة لتعزيز الدعم المقدم إلى عمليات دعم السلام الأفريقية سيكون اعتبارا لنا في هذا المضمار.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد شرقي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد كايروكا.

السيد كايروكا (الاتحاد الأفريقي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني ويسعدني أن أكون هنا للمشاركة في هذه المناقشة الهامة.

رسميا إلى الأمين العام، ولا سيما في المناقشات الحالية والمستقبلية للخيارات المتعلقة بدعم من الأمم المتحدة محتمل ومستدام ويمكن التنبؤ به لعمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي.

ثانيا، أثرت مرارا أسئلة بشأن النطاق المتوخى للعمليات التي تتطلب تقييم المساهمات المحتملة من الأمم المتحدة. وعولجت هذه المسألة جزئيا من جانب مجلس السلام والأمن في قراره اعتماد نهج إفرادي استنادا إلى نطاق العمليات في تلبية المطالب الجديدة للطابع المتغير للتحديات الأمنية في أفريقيا. وفي الوقت نفسه، أعدت مفوضية الاتحاد الأفريقي وثيقة بالتكاليف المشتركة تبين بوضوح الاحتياجات التشغيلية الحيوية التي يمكن أن تشكل أساس تقاسم الأعباء بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لدعم عمليات الاتحاد الأفريقي في المستقبل.

وتتماشى الوثيقة مع الأولويات الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي لتمويل القوة الاحتياطية الأفريقية وقدرة النشر السريع في ثلاث مراحل، أي ما قبل النشر وأثناء النشر وما بعد النشر. وستبقي المفوضية المسألة قيد نظرها وستواصل إطلاع مجلس الأمن على مجالات الدعم التي يمكن معالجتها ضمن الموارد المتوفرة في صندوق السلام.

ثالثا، إن المسألة الأهم التي تواجه الاتحاد الأفريقي في هذه المرحلة هي الحاجة إلى تعبئة الموارد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. ويسعدني أن أبلغكم بأنه، في الوقت الراهن، قدمت ٣٠ في المائة تقريبا من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي تبرعات إلى الصندوق. وأعربت بعض الدول الأعضاء عن استعدادها لتقديم مساهمات قانونية خلال اجتماع مجلس السلام والأمن الذي انعقد مؤخرا. وبالإضافة إلى ذلك، قام رئيس اللجنة الأفريقية، السيد موسى فقيه محمد، مؤخرا بتمديد وتوسيع ولاية السيد دونالد كايروكا بوصفه الممثل السامي للاتحاد الأفريقي المعني بصندوق السلام وتمويل الاتحاد. وثثق

وأكد أن المجلس يؤيد بالكامل المقترحات. واسمحوا لي بأن أخلص ترتيبات الإدارة المقترحة.

بصفتي الممثل السامي لصندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي طُلب إلي تقديم أفكار عن الكيفية التي يمكن بها تمويل المرفق وهيكلته وإدارته من أجل التصدي لتحديات السلم والأمن التي تواجهها القارة الحالية، بطريقة يمكن التنبؤ بها على نحو أكثر، وفي الوقت نفسه تحاشي الاعتماد المفرط على قنوات تمويل متعددة لا يمكن التنبؤ بها. اعتمدت دورة جمعية الاتحاد الأفريقي المعقودة في توز/يوليه ٢٠١٦ اقتراحا مفاده أن يتمحور صندوق السلام حول ثلاث نوافذ وهي: الوساطة والدبلوماسية الوقائية، والقدرات المؤسسية، وعمليات دعم السلام. وبالإضافة إلى ذلك، توفير مرفق احتياطي للأزمات — أي صندوق استثماري متجدد منصوب عليه بموجب الفقرة ٤ من المادة ٢١ من بروتوكول مجلس السلام والأمن — يُنشئ داخل صندوق السلام للتمكين من الاستجابات السريعة للأزمات غير المتوقعة بتمويلها من أي أرصدة غير مستخدمة.

إن أجهزة رسم السياسات في الاتحاد الأفريقي، ولا سيما مجلس السلام والأمن، لديها السلطة السياسية لتوجيه أنشطة صندوق السلام. سيقوم رئيس المفوضية، بدعم من لجنة الإدارة التنفيذية بالإشراف على صندوق العمليات اليومية. وسيتم تشكيل مجلس أمناء لكفالة الاتساق الاستراتيجي، وتعزيز إدارة الصندوق والرقابة المالية والإدارية عليه. ستوجه الدعوة إلى الشركاء الخارجيين في الصندوق لترشيح ممثلين اثنين في مجلس الأمناء. وسيقدم فريق التقييم المستقل تقييما دوريا بشأن استخدام الصندوق وأثره. وسيتم إنشاء أمانة مكرسة لصندوق السلام داخل أمانة اللجنة تتولى إدارة العمليات اليومية، وستكون تلك الأمانة مسؤولة أمام لجنة الإدارة التنفيذية. وأخيرا، سيجري تعيين مدير مستقل للصندوق لضمان أعلى معايير المساءلة والامتثال للقواعد والإجراءات المالية في إدارة الصندوق.

وأود أن أشكر الرئاسة البوليفية وجميع أعضاء مجلس الأمن على دعوتي ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي للإسهام في بيان الاتحاد الأفريقي أمام مجلس الأمن عن المستجدات المتعلقة بالقرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦)، مع تركيز خاص على صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي.

على مر السنين، حيث تطورت طبيعة تهديدات السلم والأمن الدوليين، قدمت باستمرار مختلف التقارير والتوصيات الرفيعة المستوى ثلاث نقاط رئيسية: أولا، أن الأزمات التي يواجهها العالم اليوم كثيرا ما تكون معقدة بحيث لا تستطيع أي منظمة بمفردها توفير الاستجابة اللازمة؛ ثانيا، تسهم المنظمات الإقليمية بإضافة ميزة نسبية. ثالثا، ثمة حاجة إلى إنشاء آليات للتمويل يمكن التنبؤ بها، بدلا من الآليات الطوعية أو المخصصة. إن قيام منظومة سلم وأمن أفريقية ممولة جيدا ليس أولوية أفريقية فحسب، بل ضرورة استراتيجية عالمية.

كما سمع الأعضاء من المفوض، فقد تم الاضطلاع بقدر كبير من العمل منذ اتخاذ القرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦) في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وأود أن أشيد إشادة خاصة بالعمل الذي اضطلعت به الأمانة العامة للأمم المتحدة ولجنة متابعة أحكام القرار ذات الصلة، ولا سيما العملية التشاورية التي أجريت في الفترة بين آذار/مارس ونيسان/أبريل. ومن دواعي سروري أن أذكر أن العملية أجريت بروح من الشراكة الحقيقية والتعاون. وأتطلع إلى زيادة في عمليات من هذا القبيل بين المنظمين.

إن إحدى المسائل الرئيسية التي طلب المجلس تقديم تحديث عنها بموجب القرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦) مسألة التقدم المحرز في تفعيل صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك المعايير والجدول الزمني الإجمالية. خلال الأشهر القليلة الماضية، وضعت ترتيبات إدارية مفصلة للصندوق السلام. وقُدمت إلى مجلس السلام والأمن الأفريقي في ٣٠ أيار/مايو، ويسرني أن

الشراكات القيام بدور حيوي في دعم أنشطة السلام والأمن في القارة الأفريقية. ولذلك، فإن تعميق التعاون مع الشركاء، التقليديين والناشئين، أمر حتمي.

إن الهيكل الدولي الحالي للسلام والأمن يعاني من ضغوط كبيرة نظرا لتعقيد تحديات السلام والأمن التي يواجهها العالم اليوم. ولذلك، تكتسي إقامة شراكة فعالة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أهمية استراتيجية قصوى لأمننا الجماعي. وفي هذا الصدد، فإن الشراكة التمويلية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة أمر بالغ الأهمية لأنها تمهد السبيل نحو تمويل أكثر قابلية للتنبؤ، لعمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام. ويجب أن يستند هذا الشكل المعزز من الشراكة بالضرورة إلى السلطات والكفاءات والقدرات لكلتا المنظميتين. كما يجب أن يراعي مبادئ تقاسم الأعباء، وصنع القرار الاستشاري، والميزة النسبية، وتقسيم العمل والمساءلة المتبادلة.

وينبغي ألا يكون هناك أي أوهام فيما يتعلق بالتعقيد السياسي لهذه المهمة. ومع ذلك، ما دام هناك اتفاق بشأن الحاجة الملحة لتحسين هيكل السلام والأمن الدولي من أجل التصدي للتحديات الأمنية الراهنة، فسيمثل التوصل إلى حل مشترك بشأن الترتيب الجديد للتمويل ودعم السلام المأذون به إنجازا كبيرا للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد كايبروكا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية بالنيابة عن الأمين العام بشأن خيارات الإذن بعمليات دعم السلام التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي ولتقديم الدعم لهذه العمليات. كما

أعتقد أن الهيكل يجسد أفضل الممارسات الدولية في مجال ترتيبات إدارة الصندوق ويوفر الطمأنينة للبلدان الأفريقية الأعضاء والشركاء في الصندوق. وبطبيعة الحال، جرى تكييفه بحيث يبين أن الاتحاد الأفريقي منظمة حكومية دولية، وليس هيئة اعتبارية. لذلك السبب سوف يمول الصندوق فقط الأنشطة المنبثقة عن قرار صادر عن هيئة مختصة للاتحاد الأفريقي، وفي هذه الحالة جمعية رؤساء الدول، ومجلس السلام والأمن، أو الرئيس، وفقا للصلاحيات المنصوص عليها في البروتوكول.

وفيما يتعلق بالجدول الزمني لتنفيذها، يهدف رئيس المفوضية إلى التعجيل بتفعيل ترتيبات إدارة صندوق السلام الأفريقي في عام ٢٠١٧. وسيتم اعتماد صكوك صندوق السلام وهيكل الحوكمة التي أشرت إليها، قبل نهاية السنة. وبترتبات الحوكمة الجديدة هذه، سيقدم صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي أداة أكثر فعالية سيتمكن من خلالها الاتحاد الأفريقي وشركاؤه في المجتمع الدولي من العمل معا لتعزيز قضية السلام والاستقرار في أفريقيا والعالم.

ويسعدني أن أقول إنه حتى أيار/مايو - كما أبلغ مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي المجلس للتو - قدمت ١٤ دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي مساهمتها في صندوق السلام، حتى قبل وضع ترتيبات الحوكمة الجديدة. وتمثل تلك المساهمات ما يزيد قليلا عن ١٢ في المائة من الهدف المحدد لعام ٢٠١٧. وفي إطار ولايتي الموسعة الجديدة، التي تركز على صندوق السلام الأفريقي، فضلا عن التمويل العام للاتحاد الأفريقي، سأركز معظم وقتي على مساعدة الرئيس في تنفيذ مختلف الآليات، وكفالة احترام الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لالتزاماتها المالية تجاه الاتحاد الأفريقي. وأنا على ثقة من أن هدف صندوق السلام المحدد لعام ٢٠١٧ يمكن تحقيقه.

ولكن كانت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي هي المسؤولة أساسا عن تمويل صندوق السلام الأفريقي، فستواصل

وكرر مجلس الأمن في مناسبات عديدة التأكيد على التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية في المسائل المتعلقة بصون السلام والأمن الدوليين، تماشياً مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وهناك في الواقع اعتراف متزايد بضرورة وجود شراكة عالمية-إقليمية أقوى من أجل الاستجابة بفعالية للتحديات والتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن، وتحسين أمننا الجماعي.

وعلى هذا الأساس، أعرب المجلس عن تصميمه على اتخاذ خطوات فعالة لمواصلة تعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وبخاصة الاتحاد الأفريقي. وبطبيعة الحال، نتذكر جميعاً التوصيات الملموسة التي قدمها الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، الذي قدم تقريره في ١٦ حزيران / يونيو ٢٠١٥ (انظر S/2015/446). وقد شملت التوصيات المتعلقة بالشراكة الاستراتيجية مع الاتحاد الأفريقي، والتي أدرجت لاحقاً في تقرير الأمين العام عن التنفيذ (S/2015/682). وتقرير فريق الخبراء لم يركز على الاتحاد الأفريقي دون سبب. ولم يوضح السبب بصورة مقنعة في أي وثيقة كما تم توضيحه في تقرير الأمين العام عن الخيارات المتاحة للإذن بعمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي ولتقديم الدعم لهذه العمليات.

«وبالنظر إلى حدود عقيدة حفظ السلام التي تعمل بها الأمم المتحدة فيما يتعلق بإنفاذ السلام ومكافحة الإرهاب، فإن عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي هي أداة للأمم المتحدة لكي تضطلع على نحو أفضل بمسؤوليتها عن صون السلام والأمن الدوليين في حالات معينة.» (الفقرة ٦١، S/2017/454).

ويمثل اتخاذ القرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦) دليلاً ملموساً على التزام المجلس بتعزيز التعاون والشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وفي هذا السياق، أقر المجلس بضرورة زيادة الدعم من أجل تعزيز عمليات الاتحاد الأفريقي للسلام وتعزيز إمكانية

نشكر رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي على إحاطته الإعلامية بشأن القرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦). ونعرب أيضاً عن تقديرنا للسيدة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، رئيسة ديوان الأمين العام، على إحاطتها الإعلامية بشأن مختلف الخيارات المقترحة، تماشياً مع القرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦).

ويسرنا أيضاً أن يكون معنا السيد إسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، عن طريق التداول بالفيديو، وكذلك السيد دونالد كابيروكا، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي المعني بصندوق السلام. ونحن ممتنون لهما على ما بذلاه من جهود بشأن المسألة، وعلى إحاطتهما الإعلاميتين بشأن الخطوات المتخذة من الجانب الأفريقي.

أدلي بيباني نيابة عن الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن، وهي مصر وإثيوبيا والسنغال.

إننا نجتمع في ظل بعض التطورات الهامة التي حدثت خلال الأشهر الستة الماضية وكان لها أهمية كبيرة بالنسبة للشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. فلدينا قيادة جديدة في كلا المنظمتين، وهناك التزام متجدد بالارتقاء إلى مستويات جديدة في التعاون والشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. إن الزيارات التي قام بها الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، إلى مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير، وزيارة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد موسى فقيه محمد، إلى مقر الأمم المتحدة بنيويورك في نيسان/أبريل، كانتا بمثابة إعادة تأكيد على عزم القيادتين الجديتين على مواصلة تعزيز التعاون والشراكة بين المنظمتين، باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية. إن الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة الذي وقعته قيادتي المنظمتين في ١٩ نيسان/أبريل، يمثل حقاً شهادة واضحة على الالتزام المتجدد بالعمل معاً، في جملة أمور، لمعالجة التحديات المشتركة للسلام والأمن في القارة الأفريقية عبر كامل نطاق دورة النزاع.

تمويلها عن طريق الأنصبة المقررة للأمم المتحدة، على أن تُتخذ القرارات المتعلقة بتمويل بعثات محددة على أساس كل حالة على حدة. والآن، بعد الانتهاء من الأعمال التحضيرية تمشيا مع القرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦)، نود أن نطلب إلى مجلس الأمن اتخاذ خطوات عملية نحو اعتماد قرار موضوعي ينص على هذا المبدأ. وسنعمل مع أعضاء المجلس لبلوغ هذا الهدف بغية تحقيق الإمكانيات الكاملة للشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل الاستجابة بسرعة وفعالية للتهديدات والتحديات المعقدة للسلام والأمن اليوم.

السيد ليو جياي (الصين) (تكلم بالصينية): تشيد الصين ببوليفيا على عقد جلسة اليوم، وتود أن تشكر السيد شرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي؛ والسيد كايبروكا، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي المعني بصندوق السلام؛ والسيدة فيوتي، رئيسة ديوان الأمين العام، على إحاطاتهم الإعلامية.

إن أفريقيا، بوصفها القارة التي تنطوي على أكبر إمكانات للتنمية في العالم، هي قوة هامة في جهودنا الرامية إلى تحقيق السلام العالمي وتعزيز التنمية المشتركة. وخلال السنوات القليلة الماضية، شهدنا التزام البلدان الأفريقية بالتعاون والاعتماد على الذات والوحدة والتنسيق والسعي بنشاط إلى تشجيع حل القضايا الأفريقية بالوسائل الأفريقية. وقد عززت وطورت آلياتها للأمن الجماعي وحقت نتائج باهرة في التعامل مع النزاع في كل من ليبيا وكوت ديفوار، لتقدم بذلك إسهامات هامة في صون السلام والأمن في أفريقيا وفي العالم بأسره. وتثني الصين بحرارة على هذه الجهود.

لا تزال بعض أجزاء أفريقيا تواجه تحديات سياسية وأمنية وإنسانية شديدة. وما زالت المنظمات الإرهابية مثل بوكو حرام وجيش الرب للمقاومة وحركة الشباب وغيرها تشكل خطراً على الأمن. ويستمر تفشي الجريمة المنظمة عبر الوطنية في منطقة الساحل والقرصنة في خليج غينيا. ويجب على المجتمع الدولي أن

التنبؤ والاستدامة والمرونة لتمويل عمليات الاتحاد الأفريقي للسلام التي أذن بها مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، نقدر العمل الذي اضطلعت به الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي على مدى الأشهر الستة الماضية لمتابعة تنفيذ القرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦)، وبخاصة عملية التشاور التي جرت في الفترة بين آذار/مارس ونيسان/أبريل. وعليه، فإننا نرحب بتقرير الأمين العام عن الخيارات المتاحة للإذن بعمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي ولتقديم الدعم لهذه العمليات. كما نرحب بالتقرير المقدم إلى رئيس اللجنة، الذي يقدم تفاصيل هامة عن النطاق المقترح للعمليات والتقدم المحرز والنقاط المرجعية المستقبلية والجدول الزمني فيما يتعلق بتنفيذ صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي، فضلاً عن الأطر التي تدعم المساءلة والشفافية والامتثال كأسس من أجل تفعيل ترتيبات التمويل.

ونعتقد أن خيارات التمويل الأربعة المحددة في التقارير سليمة وواقعية في ما يتعلق بكيفية مساعدة مجلس الأمن على النظر في اتخاذ الخطوات الملزمة الأولى بشأن تمويل عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام. وعلاوة على ذلك، فإن ضمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني ومعايير حقوق الإنسان أمر هام جداً لمصادقية ومشروعية عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام وفعاليتها في نهاية المطاف. وفي هذا الصدد، فإن التقدم الذي أحرزه الاتحاد الأفريقي في وضع اللمسات الأخيرة على إطاره للامتثال لمبادئ حقوق الإنسان في مجال السلوك والانضباط أمر مشجع، ونتطلع إلى اعتماده في أيلول/سبتمبر. ودعم الأمم المتحدة للتنفيذ الفعال لإطار الاتحاد الأفريقي للامتثال والمساءلة أمر حاسم، ونحن نشيد بالأمين العام على استعداد لمساعدة الاتحاد الأفريقي في هذا الصدد.

وأخيراً، فإن مجلس الأمن قد أعرب عن عزمه على اتخاذ خطوات عملية لإرساء مبدأ أن عمليات دعم السلام التي تُنفذ بتفويض من الاتحاد الأفريقي ويأذن بها المجلس ينبغي

منظمتنا على توثيق تعاونها مع الاتحاد الأفريقي في التصدي للمسائل في المجالات المنطوية على مشاكل في أفريقيا، يجب على الجانبين مواصلة تحسين التعاون والتنسيق من خلال زيادة فعالية الآليات والتركيز على المجالات الرئيسية مثل منع نشوب النزاعات وإدارة الأزمات والتعمير بعد انتهاء النزاع. وينبغي لهما العمل تدرجياً بغية تحسين التخطيط المشترك وصنع القرارات والتقييم والإبلاغ، والاشتراك في تنفيذ إجراءات الإنذار المبكر للأزمات والتقييمات الاستراتيجية وإنشاء الولايات وعمليات النشر والجهود الأخرى. وسيكون الهدف هو كفالة إمكانية تنفيذ التنسيق الاستراتيجي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى في جميع المجالات وفي مختلف المراحل والمستويات، بغية جعل التعاون أكثر فعالية.

ثالثاً، ينبغي للمجلس أن يتخذ تدابير ملموسة لمساعدة الاتحاد الأفريقي في تحسين بناء قدراته. فقد أصبحت عمليات السلام المستقلة التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي وسيلة هامة جداً يمكن للمجتمع الدولي استخدامها في الاستجابة للنزاعات والأزمات في أفريقيا. وهي تمثل تكملة هامة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتؤدي دوراً رئيسياً في صون السلام والاستقرار في القارة. وبالنظر إلى ما يواجهه الاتحاد الأفريقي من صعوبات في الحصول على الموارد المالية والمعدات والتكنولوجيا، فإنه يكافح في مواجهة تحدي الحفاظ على عمليات مستقلة فعالة. ولذلك، ترحب الصين بتوصيات الأمين العام من أجل دعم هذه العمليات.

ونعتقد أن الأمم المتحدة ينبغي أن تستمع إلى احتياجات ورغبات الاتحاد الأفريقي من خلال مساعدته في تسريع بناء قوته الاحتياطية وقواته للرد السريع وفي مكافحة الإرهاب على الصعيد الإقليمي وإنشاء آليات تمويل مستدامة ومستقرة ويمكن التنبؤ بها لعمليات السلام التابعة له. ونأمل أن يصغي مجلس الأمن والأمانة العامة جدياً إلى آراء وشواغل البلدان الأفريقية

يواصل تعزيز اهتمامه ودعمه من خلال مواصلة تقديم المساعدة الرامية إلى تحسين القدرات الأفريقية في مجالات السلام والأمن والتنمية.

ونظراً لتطور حالة السلام والأمن في أفريقيا، تعكف الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بنشاط على استكشاف السبل والمجالات التي يمكنهما تعميق تعاونهما فيها. ففي العام الماضي، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦) الذي يهدف إلى تعزيز ذلك التعاون. وفي نيسان/أبريل، وقعت المنظمتان الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن. وقبل بضعة أيام، قدم الأمين العام تقريراً إلى مجلس الأمن (S/2017/454)، كما فعل رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، دعماً لعمليات السلام المستقلة التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي. وتود الصين أن تثني على المجلس لتركيزه على إيجاد حلول للمسائل الأفريقية ودعم بناء القدرات من أجل السلام والأمن في أفريقيا. ونأمل أن يستمر هذا الزخم وأن يركز المجلس جهوده التعاونية في المستقبل على المجالات التالية:

أولاً، ينبغي للمجلس أن يحترم احتراماً كاملاً دور البلدان الأفريقية في تسوية مشاكلها وكفالة قيامها بدور مهيم. فلدى الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية مزايا فريدة وثروة من الخبرات في حل القضايا الساخنة في القارة. وبالنظر إلى النجاح الذي حققه مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي في معالجة العديد من هذه المسائل، نعتقد أن البلدان الأفريقية لديها القدرة والحكمة اللازمتان لمعالجة مشاكلها على النحو المناسب. وينبغي للمجلس أن يحترم تماماً المقترحات والأفكار الأفريقية، وكذلك سيادة وآراء البلدان المضيفة لعمليات السلام، وأن يعزز تعاونه وتنسيقه مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية بهدف إيجاد أوجه تآزر سياسي.

ثانياً، ينبغي للمجلس أن يعمل باستمرار لتحسين آليات التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وبينما تعكف

وأود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية، فضلا عن السنغال وإثيوبيا ومصر على إسهامهم في هذه الجلسة. إننا نقدر حقا قيادتهما في تعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

فالالاتحاد الأفريقي شريك لا غنى عنه لأمريكا والأمم المتحدة في تعزيز السلام والأمن في أفريقيا. ولديه قدرة فريدة على استباق الأزمات والتوسط في المنازعات ونشر القوات وأفراد الشرطة في مهلة قصيرة. وعلاوة على ذلك، يقوم بذلك في بعض أشد البيئات صعوبة في العالم.

ونشيد بما أظهره الاتحاد الأفريقي من قيادة متزايدة في المساهمة الإسهام في عمليات السلام ومكافحة الجماعات الإرهابية والجماعات المتمردة. وفي الصومال، نشر الاتحاد الأفريقي القوات بسرعة بغية توفير الأمن للحكومة الناشئة في عام ٢٠٠٧. وبعد عقد من الزمن، وبفضل شجاعة وبسالة بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال، والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، يوجد الصومال على مسار تدريجي صوب الاستقرار والسلام. وفي دارفور، أقام الاتحاد الأفريقي شراكة مع الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في نزاع معقد.

وفي جميع أنحاء القارة، يقيم الاتحاد الأفريقي الشراكات مع المنظمات دون الإقليمية والبلدان بغية التصدي للتهديدات الناشئة والمعقدة — من عمليات الانتقال الانتخابية المتوترة في غرب أفريقيا إلى مكافحة بوكو حرام في حوض بحيرة تشاد. ونحن نقدر تعاوننا مع شركائنا الأفارقة. ومن مصلحتنا جميعا أن نعمل من أجل السلام والازدهار في أفريقيا. السؤال ليس هو ما إذا كان مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن سيواصلان تحسين تعاوننا، بل هو كيف يمكننا العمل معا على بصورة أفضل لتعزيز السلم والأمن الدوليين.

وأن ينظرا إلى الأولويات الأفريقية باعتبارها أولوياتهما وأن يعملوا بأقصى سرعة ممكنة لتوفير ما يلزم من تمويل ومعدات وموارد لعمليات السلام الأفريقية، دعما للجهود التي تبذلها البلدان والمنظمات الإقليمية المعنية من أجل صون السلام والأمن.

ما فتئت الصين تعمل بنشاط في سياق الجهود التعاونية مع البلدان الأفريقية في مجال السلام والأمن. وقد استعرض الرئيس شي جين بينغ ٥ ركائز و ١٠ خطط للتعاون، ترمي إلى بناء العلاقات الصينية الأفريقية وتغطي قضايا السلام والأمن. والتزمنا بتقديم مساعدات عسكرية يصل إجمالي قيمتها إلى ١٠٠ مليون دولار بحلول عام ٢٠٢٠ لدعم القوة الاحتياطية للاتحاد الأفريقي وقواته للرد السريع.

والصندوق الاستثماري المشترك بين الصين الأمم المتحدة للسلام والتنمية يباشر وظائفه الآن وسيتمدد على مدى ١٠ سنوات. وسيساعد الأمم المتحدة على التركيز على مشاريع السلام والتنمية في أفريقيا. وفي الوقت الحاضر، لدى الصين ٢٦٠٠ من حفظة السلام المنتشرين في سبع بعثات، بما في ذلك مالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان. وأرسلت الصين سفن حراسة إلى المياه قبالة الساحل الصومالي وي خليج عدن في مسعى لمساعدة البلدان الإقليمية على مكافحة القرصنة. ونحن على استعداد للعمل مع بقية المجتمع الدولي بغية تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في القارة الأفريقية.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن مشاعر مواساتنا وتعازينا لشعب الصين، وللمتضررين من المأساة التي وقعت في إحدى المدارس وعلمنا بها للتو هذا الصباح. وأعلم أن الوقائع لم تكتمل بعد، ولكن الأمر وفقا لما سمعناه حتى الآن مفرح. والولايات المتحدة تدعو للتلاميذ والأسر.

تتطلع إلى التنفيذ وتحقيق النتائج الملموسة على أساس معايير الاتحاد الأفريقي وجداوله الزمنية. ولذلك، قد يكون من السابق لأوانه أن يتخذ المجلس إجراء بشأن أي قرار موضوعي بشأن هذه المسألة في عام ٢٠١٧.

والرجال والنساء الذين يخططون لتنفيذ عمليات السلام يتحملون مسؤولية كبيرة. والناس في أشد الحالات ضعفا يعتمدون عليهم لضمان سلامتهم، غالبا من أجل الحفاظ على أرواحهم. ومن الضروري أن نصيب في هذا الصدد. ويجدر أخذ متسع من الوقت للتأكد من أن نكون مصيبين.

ومرة أخرى، نشكر الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي — فضلا عن منظمتهما — على التزامهما بتعزيز شراكة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ومن خلال ذلك، بالسلام والأمن في أفريقيا والعالم.

السيد ويلسن (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيسة الديوان فيوتي والسفير شرقي على إحاطتهما الإعلاميتين. إن الوثيقة التي وقعها الأمين العام ورئيس الاتحاد الأفريقي معنونة على نحو مستصوب «إطار لتحسين الشراكة في السلام والأمن». ونرحب بالإشارة القوية للتعاون والتنسيق الواردة في الإطار، ونحن نؤيد بذل المزيد من الجهود لتعزيز الشراكة في كلا الجانبين. وكل تحد للسلام والأمن نواجهه اليوم يتسم بمزيج فريد من العوامل الأساسية.

وفي أفريقيا، لدينا العديد من الأمثلة الجيدة للمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية التي تتعاون بشتى السبل لمعالجتها. وفي بعض الحالات، فإن الأمم المتحدة هي الأقدر على قيادة الاستجابة، كما في جمهورية الكونغو الديمقراطية — التي قامت فيها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدور حاسم في حماية المدنيين. وفي حالات أخرى، تولى الاتحاد الأفريقي الريادة — بصورة حاسمة في الصومال حيث قامت بعثة المراقبين العسكريين التابعة

وقد أحرز التقدم بفضل عمل كلتا المنظمين، ولكن هناك المزيد من العمل الذي يتعين القيام به. ولكفالة فعالية استجابة مجلس الأمن لمبادرة الاتحاد الأفريقي، نحن بحاجة إلى تحسين التعاون في التخطيط للعمليات. ويجب على مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي تبادل تقييمات الأبعاد السياسية والأمنية والإنسانية وأبعاد حقوق الإنسان في البعثات منذ البداية. والعمل معا في وقت مبكر يساعدنا على ضمان أن يحظى المفهوم الاستراتيجي — بما في ذلك العمليات، و تكوين القوات، وتكاليف البعثات — بتأييد جميع الأطراف.

ونحن ندعم جهود الاتحاد الأفريقي لزيادة الاكتفاء الذاتي المالي وبناء صندوق الاتحاد الأفريقي للسلام. ونتطلع إلى العمل مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لتحديد الآليات غير التجارية لزيادة التمويل الذاتي. ولكن أي قرار يراعي ذلك الهدف يجب أن يسائل الدول الأعضاء عن التزاماتها وتعهداتها الدولية.

ونرحب بجهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى وضع آليات فعالة لاحترام حقوق الإنسان في جميع البعثات. ولابد من ضمان احترام حقوق الإنسان والمساءلة لأولئك الذين ينتهكون هذه الحقوق، ليس فقط من أجل التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، ولكن للحفاظ على الثقة بين القوات والمجتمعات المحلية التي يفترض أن توفر لها الحماية. وسيطلب ذلك وضع إجراءات صارمة لفرز واختيار القوات وأفراد الشرطة، يليها التدريب ورصد الموظفين. يجب الإبلاغ عن الانتهاكات والتجاوزات والتحقيق فيها بصورة مستقلة. ولا بد من محاسبة الجناة. ولن يكون هناك أي حل وسط في هذا الصدد.

ويشجعنا احتمال القيام بعمليات مكتفية ذاتية أكثر فعالية وتقودها أفريقيا. غير أننا ندرك أن إحراز تقدم إضافي سيستغرق وقتا. وبالتالي، قبل النظر في المضي قدما بأي قرار إداري فيما يتعلق بالدعم المالي من خلال الأمم المتحدة، فإننا

نحو زيادة الملكية الأفريقية للسلام والأمن، وتعميق الشراكة مع الأمم المتحدة.

ويجب علينا أن نواصل استكشاف السبل لجعل جهودنا المشتركة أكثر انتظاما، ونتطلع إلى مناقشة هذه المسألة مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي خلال زيارتنا إلى أديس أبابا في أيلول/سبتمبر. وننق مع تقرير الاتحاد الأفريقي على أن نشر عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام، واستجابة لبعض أخطر التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن، سيكون شرطا رئيسيا وسيثبت مرة أخرى الميزة النسبية للاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بالانتشار في الأماكن التي لا تستطيع فيها الأمم المتحدة القيام بذلك.

وينبغي لنا أن نواصل النظر في كيفية تقديم أفضل دعم من الأمم المتحدة لتلك البعثات بغية توحيد قوانا للتوصل إلى حلول دائمة وسلام دائم في القارة الأفريقية. ويشمل ذلك مواصلة النظر في إيجاد الخيارات لتوفير تمويل موثوق ومستدام للعمليات، بل يجب كذلك التركيز على كيفية القيام بتلك العمليات. وبالمقابل ينبغي لنا أن ندرس، بالتالي، معايير مشتركة للإبلاغ والمساءلة والحماية لضمان أعلى المعايير وأقوى أشكال الرقابة على البعثات لجعلها فعالة قدر الإمكان. وستتطلب هذه المسائل مزيدا من المناقشة والمزيد من العمل المشترك، ونتطلع إلى العمل مع جميع أعضاء مجلس الأمن لتعزيز وتطوير شراكتنا.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أبدأ بالإعراب عن عميق تعاطف فرنسا مع الصين في أعقاب الحادث الذي وقع في شرق البلد في وقت سابق اليوم.

وأشكر إثيوبيا والسنغال ومصر على عقد مناقشة اليوم الهامة. كما أشكر السيدة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، رئيسة ديوان الأمين العام، والسيد إسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، على إحاطتهما الإعلاميتين الثابقتين.

للاتحاد الأفريقي في الصومال طيلة ١٠ سنوات بدور حيوي في إضعاف التهديد الذي تمثله حركة الشباب. وقد أوجدت شجاعة وتضحية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال حيزا آمنا يفضي إلى التقدم السياسي.

وفي مسائل أخرى، كثفت المنطقة دون الإقليمية جهودها لإيجاد الحلول، كما شهدنا فيما يتعلق بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غامبيا، و بينما نتطلع إلى تولي الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية الريادة في جنوب السودان. وفي بعض الحالات، ستتطور الحلول، كما شهدنا في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى، حيث انتقلت الاستجابات الأولية من جانب المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية إلى عمليات للأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي الصومال، تقدم الأمم المتحدة الدعم اللوجستي الحيوي إلى عملية للاتحاد الأفريقي. وهذه المرونة في شراكتنا أساسية لضمان أفضل استجابة للأزمات.

وفي كل حالة على حدة وكما أوضح المجلس في القرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦)، ينبغي أن ننظر في الميزة النسبية لكل مؤسسة بغية ضمان القيام بالاستجابة الأكثر ملاءمة وفعالية لحل الصراعات وتحقيق الاستقرار. ولتقييم الحل الأفضل لكل حالة، يجب علينا أن نعزز شراكتنا. وهذا يعني المزيد من التحليل المشترك، والمزيد من التخطيط المشترك، والمزيد من التقييمات المشتركة لتكوين فهم مشترك للأزمات وتحديد الحل الأمثل.

والعمل الذي قامت به الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي مؤخرا يمثل مرحلة جديدة في الشراكة، ومن الضروري أن نجد المزيد من السبل للعمل معا على نحو أفضل. والتزام الاتحاد الأفريقي بتمويل ٢٥ في المائة من ميزانية عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام تطور جدير بالترحيب، وقد قطع السيد كابيروكا وفريقه أشواطاً كبيرة في وضع خارطة طريق لتحقيق ذلك الهدف بحلول عام ٢٠٢٠. وهذا العمل خطوة إيجابية

سأوجز ملاحظاتي لأننا سنعقد مناقشة أكثر تعمقا خلال جلسة الحوار التي ستعقد بعد هذه الجلسة. والرسالة التي نود أن ننقلها هنا اليوم هي أن فرنسا ترحب بالجهود الجارية والزخم الذي ولدته. ولذلك، فإننا نعتزم القيام بدور نشط في مجلس الأمن ومع الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه من أجل إنشاء آلية تعاون جديدة ومبتكرة من أجل السلام والأمن.

السيد إيتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن أيضا نتقدم بالتعازي لزملائنا الصينيين في ضوء الحادثة التي وقعت في مدرسة للتعليم قبل المدرسي في شرق البلد. ونتقدم بخالص تعازينا إلى أسر الضحايا ونتمنى للمصابين الشفاء العاجل.

ونشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم الشاملة. نحن نتفق مع نهج الأمين العام أنطونيو غوتيريش. ومن المهم تطوير وتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية. فهناك إمكانات لتوثيق التعاون، وتلقي التحديات التي تواجهها أفريقيا والمجتمع الدولي على السواء الحاجة إلى حشد الجهود وتسخير المزايا النسبية للمنظمات.

إننا نرحب بجهود شركائنا الأفارقة في تسوية الأزمات في أفريقيا. ونشير إلى أن الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية الأخرى قد عززت جهودها ومبادراتها بشكل كبير في ذلك المجال، بما في ذلك من خلال إنشاء منظومة سلم وأمن على نطاق القارة. ونحن على ثقة من أننا سنحتاج، من أجل التغلب الفعال على الأزمات في أفريقيا، إلى نهج يجمع، في المقام الأول، بين قيادة الأفارقة أنفسهم لتحديد سبل تسوية المنازعات والدعم الدولي الفعال لهذه الجهود. إننا ندعم نهج الحلول الأفريقية للقضايا الأفريقية.

ونود أن نسترعي الانتباه إلى حقيقة أن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يجب أن يكون متصلا في الفصل

وأزجي تهايا الحارة للأمين العام، غوتيريش والسيد دونالد كابيروكا وفريقيهما اللذين عملا في إعداد التقرير (S/2017/454) المقدم عملا بالقرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦).

لقد أطلق القرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦) عملية لتحقيق هدفين متكاملين: أولا، تعميق الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن مسائل السلام والأمن؛ وثانيا، زيادة تمويل عمليات الاتحاد الأفريقي للسلام التي يأذن بها مجلس الأمن. ويحدد الأمين العام طرائق محددة تكفل شراكة مستمرة ومحسنة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. إننا نرحب بالتزام الأمين العام الحازم بتعزيز العلاقات مع الاتحاد الأفريقي ونشجعه، وهو ما أظهره بوضوح عندما شارك في مؤتمر قمة رؤساء الدول الذي عقد في كانون الثاني/يناير.

وقد قدم السيد كابيروكا وفريقه تحليلا ممتازا لحالة عمليات السلام الأفريقية وطرح برنامج عمل لتحسين إطار عملها القائم وطريقة تخطيطه وتمويله. وقد اعتبر ذلك التحليل ناجحا لأنه جمع بين جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي للعمل على مشاريع من شأنها تحسين مستقبل القارة.

وترحب فرنسا بالزخم الذي ولده القرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦). ويجب مواصلة الجهود لدعم ذلك الزخم. وتوضح التطورات الحالية كيفية استجابة الجهود الحالية للحالة في الميدان وتلبية حاجة. صحيح أن شركاءنا الأفارقة يقدمون مساهمات أكثر فعالية في الجهود الرامية إلى كفالة السلام والأمن في أفريقيا. وتوفر عمليات حفظ السلام الأفريقية ميزة نسبية لا يمكن إنكارها لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وهناك عدد متزايد من الحالات التي نجد فيها الشراكات تعمل بالفعل أو قد تكون مطلوبة. وأمامنا الآن فرصة تاريخية لبناء إطار شراكة أكثر قوة وأوثق وأكثر اتساقا بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يمكن تنشيطه وتكييفه مع كل حالة على النحو المطلوب.

والأمن. ومن الواضح أن تعزيز التعاون بين منظميتنا ينطوي حتماً على قدر أكبر من الملكية الإقليمية، التي يجب أن تكونا راغبتين بالكامل في الاضطلاع بها.

السيدة كاريون (أوروغواي) (تكلمت بالإسبانية): في البداية، نشارك الآخرين في تقديم التعازي لزملائنا الصينيين.

إننا نرحب بإحاطة اليوم الإعلامية بشأن مسألة تمثل أمراً أساسياً لعمل مجلس الأمن.

ونشكر أيضاً السيدة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، والسيد شرقي، والسيد كايبروكا على إحاطاتهم الإعلامية.

وتنوه أوروغواي بتنامي الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مجال عمليات حفظ السلام على مدى ١٥ عاماً، وبالدور الهام الذي يؤديه الاتحاد الأفريقي في التصدي للتحديات الناشئة عن النزاعات المسلحة في القارة. وفي ذلك الصدد، يود وفد بلدي أن يتشاطر بعض الآراء في ثلاث مسائل محددة: عملية التخطيط وإنشاء ولايات مشتركة لعمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام التي يأذن بها مجلس الأمن، وتمويل عمليات دعم السلام، وبناء قدرات موظفي الاتحاد الأفريقي المنتشرين في تلك العمليات.

ويقينا أن التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في التخطيط وإنشاء ولايات دعم السلام المشتركة أمر أساسي لضمان كفاءة تلك العمليات وفعاليتها. وبالتالي، فإن من الأهمية بمكان مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين العمل المشترك للمنظمتين طوال دورة حياة البعثات: أي منذ التقييم الأولي للأزمة والتقييم الاستراتيجي المشترك، ومن ثم نشر البعثة، وصولاً إلى التقييمات المشتركة للامتثال للولاية ومساءلتها.

وقد بين الاستعراض المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي عزم الاتحاد الأفريقي على اتخاذ الإجراءات اللازمة والاستجابة للحالات الصعبة بنشر عمليات دعم السلام، إلا

الثامن من ميثاق الأمم المتحدة وأن يدرج أحكاماً رئيسية مثل موازنة مبادرات الأطراف الفاعلة الإقليمية من أجل صون السلم والأمن مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، مع إعطاء الأولوية للتسوية السلمية للمنازعات وإذن مجلس الأمن بأي تدابير قسرية والإبلاغ أمام المجلس. ونحن على ثقة بأن القواعد التي اقترحها الأمين العام ستأخذ تلك المسائل في الاعتبار.

وعلاوة على ذلك، من المهم أن يتم تصميم حل فريد لكل حالة بطريقة تعكس الأوضاع المحددة للمجتمعات المحلية. ونعتقد أن الجهات الفاعلة الإقليمية تكون، في معظم الحالات، أكثر دراية بالأوضاع في المناطق التي تقع في نطاق اختصاصها. غير أنه بالنظر إلى المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن — أي صون السلام والأمن الدوليين — فإننا لا نعتقد أن المجلس يمكن أن ينأى بالكامل عن معالجة تلك المسائل. فهي لا يمكن أن تترك فقط لتقدير المنظمات الأفريقية، خاصة إذا كنا نسعى إلى تطبيق جميع التدابير اللازمة.

ومن المهم تعزيز القدرة على التنبؤ والموثوقية والمرونة في تمويل العمليات الأفريقية والبعثات المشتركة. إننا لا نعترض، من حيث المبدأ، على النظر في إمكانية توسيع نطاق مشاركة الأمم المتحدة في تلك البعثات. ونحن على استعداد للانخراط في مزيد من الحوار البناء في هذا الصدد. بيد أننا نعتقد أنه بغض النظر عن الخيارات المختارة، من الأهمية بمكان الإبقاء على الإجراءات الحالية المتبعة في الأمم المتحدة في النظر في طلبات الميزانية ذات الصلة وإقرارها لضمان الشفافية والمساءلة في تخصيص وصرف الأموال وللصرف على مشاركة موظفي الأمم المتحدة في جميع مراحل التخطيط والتنفيذ الفعال للأهداف المحددة.

وعلاوة على ذلك، نلاحظ أهمية مواصلة دراسة أفكار الأمين العام، مع ممثلي لجان الاتحاد الأفريقي. ويجب أن تكون لدينا صورة واضحة، في ذلك السياق، عن مدى استعداد الشركاء الأفارقة لتعزيز التعاون، بما في ذلك مالياً ولحفظ السلام

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية المناسبة والحسنة التوقيت. وأود أيضا أن أشكر السيد شرقي والسيد كابيروكا، ورئيسة ديوان الأمين العام، السيدة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، على إحاطاتهم الإعلامية.

وينبغي أن يكون الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الذي تم التوقيع عليه في ١٩ نيسان/أبريل، وتقرير الأمين العام عن الاستعراض المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لآليات تمويل ودعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي يأذن بها المجلس (انظر S/2016/809) فضلا عن تقرير رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي عن الموضوع نفسه، بمثابة بداية جديدة للشراكة المعززة بين المنظمين. وتؤيد إيطاليا تأييدا كاملا الآلية الواردة في تقرير الأمين العام، للتخطيط المشترك لعمليات السلام التابعة للاتحاد الأفريقي والإذن بها، نظرا لأنها تحافظ على صلاحيات مجلس الأمن، مع السماح بملكيتهما الأفريقية في ذات الوقت، علاوة على أنها تمهد السبيل لإيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية.

وفيما يتعلق بالتمويل، فإنه يمكن الأخذ بالخيارات المختلفة لتوفير الدعم المالي المتوخى في تقرير الأمين العام (S/2017/454) على أساس كل حالة على حدة. وفي عام ٢٠٠٨ دعا التقرير (انظر S/2008/2013) الذي أعده فريق الخبراء برئاسة رئيس الوزراء السابق رومانو برودي إلى تقديم الدعم المالي المستدام والذي يمكن التنبؤ به إلى بعثات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي بموافقة الأمم المتحدة. وبالتالي، فإننا نؤيد تأييدا كاملا البحث في إمكانية استخدام الاشتراكات المقررة، شريطة الوفاء بجملة المتطلبات الملائمة فيما يتعلق بنوعية التدريب والمعدات والالتزام بمعايير المساءلة الرفيعة بطبيعة الحال.

ونرحب في ذلك الصدد، بتعهد رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في مؤتمر القمة المعقد في كيغالي في تموز/يوليه

أن ذلك قد تعثر بسبب نقص القدرات في عدة مجالات رئيسية، بما في ذلك نقص القدرة على التمويل وتقديم الدعم، خاصة وأنهما ليسا مستدامين ولا يمكن التنبؤ بهما. وترى أوروغواي أن نماذج التمويل المختلفة الواردة في التقرير (S/2017/454) توفر بدائل ممكنة للاستفادة من التبرعات.

وبوصفها بلدا شارك بنشاط في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لسنوات عديدة، فإن أوروغواي تولي أهمية خاصة لمسؤولية البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة عما تتخذه من إجراءات في الميدان وعن تنفيذ ولاياتها. ونشدد في ذلك السياق على ضرورة امتثال جميع القوات التابعة للأمم المتحدة المكلفة من قبل مجلس الأمن، بما في ذلك عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام، لنفس المعايير التي يطالب بها موظفو الأمم المتحدة لحفظ السلام من حيث القدرات والأداء والسلوك والانضباط والمساءلة.

وبين الاستعراض المشترك بين كلتا المنظمين بما يكفي من الوضوح أيضا أنه يجب على الاتحاد الأفريقي أن يواصل بناء قدراته على التخطيط لبعثاته وتمويلها ودعمها والإشراف عليها كي يتمكن من الوفاء بالولايات المنوطة به وتلبية تطلعات أعضائه وشركائه، علاوة على تعزيز شراكته مع الأمم المتحدة.

وبالمثل تشيد أوروغواي بالجهود التي بذلها الاتحاد الأفريقي لإكمال أطره المتعلقة بحقوق الإنسان والامتثال لمعايير السلوك والانضباط حتى يضمن القيام بعملياته لدعم السلام وفقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ومن ثم كفالة معايير الرقابة والمساءلة.

وفي الختام، نؤكد أيضا أن إنشاء الاتحاد الأفريقي لتلك الأطر سيبحث على التفاؤل بنجاح عملياته، وأن من شأنه أن يزيد تعزيز شراكته مع الأمم المتحدة، فضلا عن زيادة الإسهامات القيّمة للاتحاد الأفريقي في صون السلام والأمن في القارة.

وفيما يتعلق بالتقيد بقواعد ومعايير الأمم المتحدة، فإننا نتفق على أن من الأهمية بمكان ضمان التقيد بأعلى معايير المساءلة والسلوك والانضباط التي حددتها الأمم المتحدة لعمليات السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي. ونرحب بالمشاركة الواردة في تقرير رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بتعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي في مجال إيلاء العناية الواجبة لحقوق الإنسان، بما في ذلك منع ومكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين في سياق عمليات حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي. ونرى في ذلك الصدد، أن التدريب أمر أساسي، وخاصة التدريب قبل النشر والتدريب الموجه نحو الوفاء بالولاية. وأود التنويه إلى أن لدى إيطاليا سجلا باهرا في تدريب الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة الوطنيين لأغراض النشر في عمليات السلام. وقد تم إدراج احترام حقوق الإنسان وحماية المدنيين والمنظور الجنساني في مناهج التدريب العسكري الوطنية في بلدنا.

ونحن على استعداد لتعزيز مشاركتنا في بناء قدرات الشرطة والوحدات العسكرية للدول الأعضاء الراغبة في المساهمة في بعثات الاتحاد الأفريقي، فضلا عن استعدادنا لمساعدة الأمم المتحدة على استحداث أدوات جديدة للتدريب وبناء القدرات لدعم الاحتياجات الأفريقية المحددة.

السيد سكاو (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أود أيضا أن أبدأ بتقديم أحر التعازي إلى أصدقاءنا الصينيين في مصابهم ومأساتهم هذا الصباح. ونعرب عن مواساتنا للمتضررين.

وأود أيضا أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية هذا الصباح — السفير شرقي، والسيد كاييروكا، ورئيسة الديوان، فيوتي — على إحاطاتهم الإعلامية المتعمقة والثاقبة.

وأود أيضا أن أشكر زملائي من السنغال ومصر وإثيوبيا على دعوتهم إلى عقد هذه الجلسة الحسنة التوقيت.

٢٠١٦ بالمساهمة بنسبة ٢٥ في المائة من تكاليف عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام، على النحو الذي أعيد تأكيده في تقرير رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. وهو تعهد بزيادة مساهمة الدول الأفريقية في عمليات السلام. وعليه، فإن تعزيز التعاون الاستراتيجي مع الاتحاد الأفريقي يعد أحد السبل المؤدية إلى عمليات سلام ناجحة وأكثر فعالية من حيث التكلفة، فضلا عن كونه عنصرا أساسيا، في رأينا، في إصلاح هيكل السلام والأمن على النحو الذي توخاه الأمين العام غوتيريش.

وكما قال آخرون، فإن لعمليات السلام التابعة للاتحاد الأفريقي مزايا نسبية من حيث المرونة وسرعة النشر في بيئات حافلة بالتحديات، علاوة على قدرتها على أداء المهام الموكلة إليها من قبيل إنفاذ السلام ومكافحة الإرهاب بطريقة فعالة لا تستطيع القيام بها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولدينا بالفعل بعض الأمثلة على ذلك في ميادين العمل حيث حقق التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة نتائج إيجابية، مثلما هو الحال في الصومال، عبر بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال، وفي دارفور، عبر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

وأود أيضا أن أشير إلى استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل التي نرى أن تنشيطها أمر أساسي بوصفها أداة وقائية للمنطقة بأسرها، وإنشاء القوة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل مؤخرا، وهي بعثة يمكن أن يكون لها تأثير حاسم على الأمن في المنطقة بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثات الاتحاد الأوروبي النشطة في المنطقة — بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في مالي، وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في منطقة الساحل ومالي والنيجر. وأود أن أشير أيضا إلى الدعم الأوروبي القوي لتلك القوة.

ونشيد مرة أخرى بالقرار الجريء لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي بشأن تمويل الاتحاد الأفريقي في مسعى لتأمين التمويل من أجل السلام في أفريقيا، تمشيا مع التوصيات التي قدمها الرئيس كاغامي في تقريره عن إصلاح الاتحاد الأفريقي.

ونقر تماما بالحاجة إلى التمويل المرن والقابل للتنبؤ والمستدام لعمليات الاتحاد الأفريقي للسلام، ونرحب بالمقترحات المتعلقة بالتمويل الواردة في تقرير الأمين العام. ونتطلع إلى مواصلة المناقشات في المجلس بشأن مختلف الخيارات والنماذج، بما في ذلك الوصول إلى الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة. سوف تكون زيارتنا المقررة إلى أديس أبابا في أيلول/سبتمبر للمشاوورات السنوية مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي فرصة ممتازة لمناقشة هذه المسألة بمزيد من التفصيل. ونعتقد أن صندوق السلام الأفريقي سيكون آلية قوية للتعاون والشراكة. وسننظر في توجيه الدعم المالي السويدي لصندوق السلام حالما يتم تفعيله.

إن الماضي قدما بهذه الخطة سيتطلب استثمارا سياسيا كبيرا ومستداما من مجلس الأمن. وبينما نشعر بالتشجيع إزاء التزام الأمين العام وكذلك زيادة هيكل التعاون على مستوى الأمانة العامة، يجب الآن أن يقرن هذا بالمشاركة السياسية من جانبنا بصفتنا أعضاء المجلس. دعونا نستفيد من الزخم الذي تولد ونبني عليه.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن أعماق تعازينا لزملائنا وأصدقائنا الصينيين على المأساة التي وقعت في روضة الأطفال. قلوبنا وصلواتنا مع المتضررين.

وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الإحاطة الإعلامية. وأود أيضا أن أرحب بمقدمي الإحاطات الإعلامية وأن أشكر الأمين العام على تفانيه الشخصي لتعزيز شراكة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

تؤيد السويد منذ أمد بعيد تعزيز شراكة استراتيجية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا. وأسباب هذا الالتزام كثيرة. لدى الجهات الفاعلة الإقليمية فهم أفضل للمسائل المطروحة على أرض الواقع؛ ولديها غالبا صلاحيات أكثر، ولها مصداقية على المستويات المحلية. ويمكن للاتحاد الأفريقي وشركائه الإقليميين أحيانا الاضطلاع بعمليات في بيئات عمل لا يمكن للأمم المتحدة للعمل فيها ويمكنه غالبا النشر بسرعة.

ولذلك نرحب كثيرا بالزخم الحالي والطاقة فيما يخص خطة شراكة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. إن أول مؤتمر قمة على الإطلاق للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي عقد قبل أسابيع قليلة والإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، الذي وُقِع بهذه المناسبة، يمثلان تطورين إيجابيين للغاية.

ونشكر الأمين العام على تقريره المقدم عملا بالقرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦) (S/2017/454). ونرحب بالعمل الشامل الذي يركز عليه هذا التقرير، وأود أن أشيد إشادة خاصة بالطابع المشترك للجهود الذي اتسمت به صياغته.

لدينا الآن مقترحات وخيارات عملية لتوثيق التعاون مع الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك التكليف بعمليات سلام تابعة للاتحاد الأفريقي. ولا شك في أن هذا سيساعدنا على المضي قدما صوب كفالة التعاون والمساءلة القابلين للتنبؤ بقدر أكبر. كما نشكر الاتحاد الأفريقي على تزويدنا بآخر المعلومات عن التقدم المحرز من جانبه، بما في ذلك البيان الصادر عن اجتماع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٣٠ أيار/مايو. ونرحب بصفة خاصة بآخر المستجدات بشأن ما تم القيام به لتعزيز العمل في مجال حقوق الإنسان والسلوك والانضباط، فضلا عن خطط معالجة الثغرات المتبقية.

النظاميين والمعدات. ونعتقد أن ضمان النشر والجاهزية وتحسين الأداء يقتضي إجراءات جماعية ومنسقة من قِبَل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على السواء.

ثانياً، من الأهمية بمكان كفالة تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به لعمليات الاتحاد الأفريقي التي يأذن بها المجلس. وفي هذا الصدد، فإن المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام تعطي المجلس والجمعية العامة طائفة من الخيارات الممكنة للنظر فيها. ونظراً لتعقيد مساعي حفظ السلام، فإننا مقتنعون بأنه لا يمكن أن يكون هناك نهج واحد يناسب جميع الحالات والبعثات. ولذلك، نؤيد الحفاظ على أقصى درجة من المرونة لدى النظر في هذه المسألة بالنسبة لكل بعثة.

ثالثاً، من المعروف جيداً أن اتخاذ تدابير عسكرية لمكافحة الإرهاب العسكرية هي المسؤولية الأساسية للحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية ذات الصلة. ولذلك، ينبغي أن تواصل الأمم المتحدة تقديم المشورة والخبرة اللازمة لدعم المساعي الإقليمية ذات الصلة، بما في ذلك قوة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل المذكورة آنفاً. ومن المهم أيضاً كفالة التنسيق المناسب فيما بين بعثات الأمم المتحدة وهذه المبادرات بغية تفادي أي تداخل.

أخيراً وليس آخراً، تمشيا مع النهج الذي محوره الإنسان لأنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام، فإننا نعتقد أن حماية المدنيين هي عامل حاسم في نجاح عمليات الاتحاد الأفريقي التي يقرها المجلس. ومن الواضح أيضاً أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام من دون حقوق الإنسان. ومن ثم ينبغي أن يصبح هذا العنصر عنصراً أساسياً في جميع عمليات الاتحاد الأفريقي التي يأذن بها مجلس الأمن، مع التقيد على النحو المناسب بسياسة الأمم المتحدة الخاصة ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

من الواضح أنه على مدى العقد الماضي، لا سيما في السنوات الأخيرة، فإن دور الترتيبات الإقليمية ذات الصلة في مجال تعزيز السلام والأمن زاد اتساعاً. ومشاركة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في حل الأزمة التي أعقبت الانتخابات في غامبيا أحدث مثال على ذلك. كما يمثل قرار البلدان المعنية بشأن إنشاء المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل إجراء إقليمياً عملياً آخر.

وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل العمل بشأن بناء وتعزيز شراكاتها الاستراتيجية مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في القارة الأفريقية، والعمل معها بشكل منسق والاستفادة من المزايا التنافسية لكل جهة فاعلة في حفظ السلام وإدارة النزاعات. ومن هذا المنطلق، نشعر بالتشجيع للزيادة الأخيرة في جهود الأمين العام الرامية إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ولا سيما توقيع الإطار مشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن. وتتطلع أوكرانيا إلى ترجمة هذه الوثيقة إلى واقع ملموس.

وأود أن أسلط الضوء على عدة مسائل للتعاون الحالي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي جديدة بالنظر في ضوء تقرير الأمين العام ذي الصلة (S/2017/454).

أولاً، علينا أن نكون صادقين مع أنفسنا، لم تنجح الأمم المتحدة بعد في اتخاذ التدابير الوقائية الفعالة وفي الوقت المناسب لمواجهة حالات التوتر التي يمكن أن تتحول إلى نزاع كامل النطاق أو عندما يكون السكان المدنيون معرضين للخطر وفي حاجة ماسة إلى الحماية. وفي هذا الصدد، نشيد بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي، الذي ينبغي أن يواصل العمل بصفته المستجيب الأول للأزمات، بإذن من مجلس الأمن.

وفي ظل هذه الظروف، من المهم مواصلة بذل الجهود من أجل القضاء على أوجه القصور في عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام، ولا سيما الثغرات في القدرات فيما يتعلق بالأفراد

إن تطلعات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة الأمين العام الجديدة للسلام، وكذلك خطة أفريقيا لعام ٢٠٦٣ ومشروع الاتحاد الأفريقي «إخماد نار الحروب بحلول العام ٢٠٢٠»، وهو مشروع يهدف إلى تحقيق قارة خالية من النزاعات بحلول ذلك التاريخ، كلها تطلعات كبيرة. ويمكنها تحقيقها من خلال زيادة الشراكات العسكرية والدبلوماسية والإمائية، وكذلك الشراكات بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وهذا أمر بالغ الأهمية للإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة ومجلس الأمن والاتحاد الأفريقي بناء على قراراتها.

إن إشارات الإنذار المبكر، والدبلوماسية الوقائية وجهود الوساطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في الوقت المناسب لنزع فتيل الأزمات المحتملة، وأفرقة الاستجابة السريعة كلها ستحقق الكثير. يقع ذلك في نطاق اختصاص كازاخستان واقتراحها بإقامة عالم خال من النزاعات بحلول مئوية الأمم المتحدة، في عام ٢٠٤٥.

نتشاطر الرأي القائل بأن الجهات الفاعلة الإقليمية التي تضطلع بقدر كبير من ملكية التنمية في المناطق الخاصة بها، تتفهم كثيرا ديناميات النزاعات والأسباب الجذرية لها، وتسهم إسهاما هائلا في إحراز نتائج إيجابية من أجل تحقيق السلام والأمن والتنمية.

بدون توفر قدر كافٍ من الدعم المالي ودعم بناء القدرات لدى الاتحاد الأفريقي، لن ترتقي القدرة على الإنجاز إلى مستوى التطلعات والتوقعات. ينبغي للمرحلة الجديدة من الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أن تنظر في تعزيز الدعم المقدم لعمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، وفقا للقرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦).

أما البعثات المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، أو القوى الإقليمية المحلية فقد أثبتت أنها أنجح بسبب إلمام الجنود

السيد تيمينوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا، باسم وفد كازاخستان، أن أتقدم بخالص التعازي لزملائنا الصينيين فيما يتعلق بالمأساة التي وقعت في مقاطعة جيانغسو، وأن أعرب عن تعاطفنا مع أسر الضحايا.

تعرب كازاخستان عن تقديرها للرئاسة البوليفية على عقد هذه الجلسة، وكذلك لمقدمي الإحاطات الإعلامية، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، السفير شرقي؛ الممثل السامي للاتحاد الأفريقي المعني بصندوق السلام، السيد كايروكا؛ ورئيسة ديوان الأمين العام، السيدة فيوتي، على أفكارهم الثاقبة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

ويود وفد بلدي أن يدلي بالملاحظات والتوصيات التالية.

إن كازاخستان، بوصفها مراقبا في الاتحاد الأفريقي، ملتزمة التزاما عميقا بتوطيد شراكة شاملة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن قضايا السلام والأمن في أفريقيا. كان أول مؤتمر سنوي للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، في ١٩ نيسان/أبريل، بمشاركة الأمين العام غوتيريش ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي محمد، علامة بارزة في تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز، يمكن تحقيق المزيد في مجال التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي عن طريق وضع أهداف استراتيجية مشتركة جيدة الصياغة وتقسيم واضح للمسؤوليات المبنية على تقييمات مشتركة. من شأن ذلك أن يعزز ويكمل إجراءات مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

وينبغي تشاطر الدروس المستفادة وأفضل الممارسات بصورة منتظمة من خلال زيادة تواتر التبادل بين الأمانتين بغية منع تكرار المهام وازدواجيتها.

ديوان الأمين العام، والسيد شرقي، مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، والسيد كاييروكا، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي المعني بصندوق السلام على إحاطاتهم الإعلامية الفعالة

تحيط اليابان علماً بتقرير الأمين العام (S/2016/11) و (S/2016/15)؛ إنهما يوفران أساساً مفيداً لاستكشاف الشراكة الموسعة، وكذلك أدوات معينة توفرها عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي من أجل صون السلم والأمن.

أما النقطة الرئيسية التي تنشأ من كلا التقريرين فهي الميزة النسبية للاتحاد الأفريقي في النشر بوصفه المستجيب الأول وفي البيئات الصعبة. هناك حاجة إلى مزيد من المناقشة في المجلس وداخل الاتحاد الأفريقي بشأن دور أكثر فعالية لعمليات دعم السلام، لا سيما بشأن تقسيم العمل. إن ذوي الخوذ الخضراء والخوذ الزرق يقومون بأدوار مختلفة، وربما لا يكفي التركيز على تمكين عمليات دعم السلام من مضاعفة المهام المتعددة الأبعاد للأمم المتحدة.

يبين تقرير الأمين العام نموذجاً جديداً للتمويل المشترك في وضع الميزانية، فضلاً عن عملية التقييم والتخطيط المشتركة. ونلمس أيضاً مقترحات مماثلة في تقرير الاتحاد الأفريقي. ونعتقد أن الأمر يتطلب من الاتحاد الأفريقي تقديم المزيد من التوضيح بشأن تلك النماذج، وبدعم من الأمانة العامة للأمم المتحدة حسب الاقتضاء، ولا سيما فيما يتعلق بالميزنة والمساءلة المشتركة. ونشدد على النقطة التي أثارها رئيسة ديوان الأمين العام بشأن الدور الحاسم للجمعية العامة في المسائل المالية.

علينا أن نتجنب مناقشات عمليات دعم السلام التي أصبحت مفرطة في تركيزها على الجوانب المالية. إن التمويل وحده لا يمكنه حل التحديات التي تواجه تمويل عمليات دعم السلام، نظراً لمحدودية الموظفين للقيام بالمهام، بما في ذلك الموظفون في إدارة السلام والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي.

الأفارقة أنفسهم بالتضاريس والظروف المحلية والأساليب التي تتبعها الجماعات المسلحة. وتشمل الأمثلة الجيدة قدرة فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات لمكافحة جماعة بوكو حرام، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال التي تكافح حركة الشباب في ذلك البلد. لذلك، من الحيوي تمويل قوات الاتحاد الأفريقي.

نشهد أيضاً أمثلة طيبة قيام عدة مجموعات من البلدان المجاورة بأدوار هامة وذلك بفضل الدعم المقدم من الاتحاد الأفريقي. وهذا يشمل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل المؤلفة من بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر، والدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد، والبلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي عملت على تفادي الأزمة الرئاسية في غامبيا.

وترحب كازاخستان بقرار الاتحاد الأفريقي القاضي بتمديد ولاية مبادرة التعاون الإقليمي ضد جيش الرب للمقاومة لمدة ١٢ شهراً حتى ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٨ لتعزيز آليات تنسيق العمليات العابرة للحدود.

أخيراً، ستبذل كازاخستان قصارى جهدها لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للاستجابة بفعالية للمخاطر التي تتهدد المنطقة الأفريقية وخارجها.

السيد كاوامورا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أيضاً أن أشارك المتكلمين السابقين وأعرب عن تعازينا لشعب الصين فيما يتعلق بالحادث المأساوي الذي وقع في روضة للأطفال في منطقة جيانغسو الواقعة في الجزء الشرقي من الصين.

أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة عن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين، والتي جاءت في أوانها بعد اتخاذ القرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦) بالإجماع في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وأود أيضاً أن أشكر السيدة فيوتي، رئيسة

الجديدة للسلام والأمن في أفريقيا. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في عام ٢٠٠٧، ومبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة، فضلا عن الدعم المقدم إلى لجنة حوض بحيرة تشاد التي أنشأت فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات لمكافحة جماعة بوكو حرام.

إن بعض الإنجازات التي أشرت إليها مكنت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من إقامة شراكة استراتيجية، أدرجت على مدى السنوات الـ ١٥ الماضية طرقا ابتكارية وجديدة للعمل، لا سيما عندما يتعلق الأمر بعمليات السلام. إن عمليات السلام التي تنشرها الأمم المتحدة في أفريقيا أداة رئيسية في السعي المستمر من أجل ترسيخ السلام والأمن على أساس دائم في البلدان التي تواجه أزمات سياسية واجتماعية كبيرة. وهي أيضا أداة مفيدة في التعامل مع مخاطر من قبيل الأزمات الإنسانية والإرهاب.

تود بوليفيا أن تبرز ارتفاع مستوى الشراكة الاستراتيجية بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. إن الجهازين ملتزمين بتطوير علاقة منظمة ومتوازنة وفي الوقت نفسه يعملان على تعزيز الشراكة من خلال الدعم المتبادل والمتسق للدعم التقني فيما يتعلق بالمسائل السياسية، فضلا عن عمليات حفظ السلام. ونأمل أن يكتب النجاح للاجتماع المقرر عقده في أيلول/سبتمبر.

أكد المجلس أن التحليل الاستشاري والتخطيط بالاشتراك مع الأمم المتحدة على جانب عظيم من الأهمية في صياغة توصيات مشتركة بشأن الوصول إلى موارد البعثة. ومن الجدير ذكره أن القرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦) أُتخذ تحقيقا لتلك الغاية، حيث أعرب فيه مجلس الأمن عن استعداده للنظر في خيارات الرد على مقترح الاتحاد الأفريقي بشأن تمويل ٢٥ في المائة من تكلفة هذه العمليات بحلول عام ٢٠٢٠.

لزيادة فهمنا للحالة الراهنة، نود أن نسمع المزيد عن الجهود الجارية والالتزام السياسي بتنفيذ قرار كيغالي بشأن صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي أثناء الحوار التفاعلي غير الرسمي الذي سيعقب هذه الجلسة.

وتعتقد اليابان أن شراكة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تدور حول تمكين الدول الأفريقية وشعوبها من أداء دور فاعل حيال أمنها. إن اليابان، بوصفها عضوا في المجلس، ومساهما رئيسيا في ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام، يسرها جدا الانضمام إلى المناقشات الخاصة بمواصلة التعاون القائم على المزايا النسبية للمنظمتين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

في البداية، تنضم بوليفيا إلى الإعراب عن التعازي فيما يتعلق بالحادث المأساوي الذي وقع في الصين. نعرب عن تضامننا مع أسر الضحايا وقلوبنا معهم. ونتمنى للمصابين الشفاء العاجل.

تود بوليفيا أن تشكر رئيسة ديوان الأمين العام، السيدة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، السيد شرقي، والممثل السامي للاتحاد الأفريقي المعني بصندوق السلام، السيد دونالد كاييروكا، على إحاطاتهم الإعلامية. كما نعرب عن امتناننا لوفود مصر وإثيوبيا والسنغال على أخذ زمام المبادرة لعقد هذه الجلسة.

تثني بوليفيا على عمل رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة على النتائج التي حققها المؤتمر السنوي الأول للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والذي انعقد في نيسان/أبريل. ونشجع التزامه بتعزيز الحوار وتحسين آليات التعاون والتنسيق من خلال تحقيق الأهداف المشتركة. لقد استجاب الاتحاد الأفريقي في الوقت المناسب للتهديدات

وستسهم تعبئة الموارد هذه إسهاما كبيرا في برنامج الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن. ونحث البلدان المانحة والمجتمع الدولي بصفة عامة على مواصلة الإسهام بنشاط وعلى الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها في إطار التعاون وبموجب القرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦).

وتعتقد بوليفيا أن نجاح عمليات حفظ السلام يتوقف على التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وعلى الدور الذي أسند، في جملة أمور، إلى المرأة في هذه العمليات. ونحن نشدد على ضرورة أن تكفل المنظمتان كلتاهما إدماج المرأة والمنظور الجنساني إدماجا كاملا في جميع الأنشطة المتصلة بالسلام والأمن.

وأخيرا، تعتقد بوليفيا أنه من المهم إعطاء الاتحاد الأفريقي دورا أكثر استباقية في اتخاذ قراراته بشأن المسائل التي تهمه، في ظل الاحترام الكامل لسيادة واستقلال جميع دوله الأعضاء وسلامته الإقليمية. ومن الضروري كذلك احترام مبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية إذا أردنا النجاح في مساعيها المشتركة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠.